



# أبعاد حلف مكة وانعكاساته على تموضع العراق الإقليمي

قراءة في ضوء نتائج استطلاع رأي ومخرجات  
الورشة الحوارية

وليد صالح الشمري

إشراف: وحدة التخطيط البحثي والتحرير مركز مدار  
للسياسات والتنمية الديمقراطية





مركز مدار للسياسات  
والتنمية والديمقراطية  
MADAR CENTER

### ورقة سياسات

**أبعاد حلف مكة وانعكاساته  
على تموضع العراق الإقليمي**  
قراءة في ضوء نتائج استطلاع  
رأي ومخرجات الورشة الحوارية

**وليد صالح الشمري**

إشراف: وحدة التخطيط البحثي والتحرير  
مركز مدار للسياسات والتنمية الديمقراطية

[madarcenter.com](http://madarcenter.com)

2026

## المقدمة والإشكالية البحثية

تمر منطقة الشرق الأوسط بمرحلة بالغة الحساسية والأهمية، لا سيما عقب التحولات المتسارعة التي تلت أحداث السابع من أكتوبر وما تبعها من انعكاسات أمنية وسياسية واقتصادية واسعة، أعادت تشكيل موازين القوى. وفي ظل هذه التحولات، تشهد القوة الدولية الأكثر تأثيراً - الولايات المتحدة الأمريكية - إعادة تموضع لأساليب إدارتها للمنطقة، حيث تتجه نحو الاعتماد بدرجة أكبر على حلفائها الإقليميين بدلاً من الانسحاب الكامل، بالتوازي مع التغييرات الطارئة على القدرات الاقتصادية والسياسية لإيران، والتموضع الخاص بكل من روسيا والصين.

تتمثل الإشكالية البحثية في كيفية تحديد موقع العراق الجيوسياسي ومصالح الدولة الاستراتيجية وسط تشكّل ترتيبات ردعية وأمنية جديدة مثل "اتفاق مكة". وتكتسب الدراسة أهميتها من ضرورة انتقال الفكر السياسي العراقي من حالة رد الفعل والانحيازات المتعددة غير المؤسسية إلى بناء رؤية وطنية موحدة توازن بين متطلبات الاستقرار الداخلي وصياغة خريطة علاقات خارجية متوازنة ومستدامة.

## المحور الأول: طبيعة اتفاق مكة وأبعاده الأمنية والجيوسياسية

### 1. التكيف القانوني والاستراتيجي للاتفاق

ينبغي قراءة الترتيبات الأمنية والدفاعية الأخيرة بين السعودية وتركيا وباكستان باعتبارها إطاراً وقائياً وردعياً يهدف إلى إرسال رسائل استراتيجية مفادها أن الاستقرار والأمن في الخليج يرتبطان بآليات توازن إقليمية أوسع، دون أن يرتقي ذلك بالضرورة إلى مستوى التحالف العسكري التكاملي الشامل بحجم "حلف الناتو". فهو حلف دون مستوى التحالف الكامل، وتكتنفه تحديات ترتبط بالتباين في الطموحات والمصالح التنافسية بين بعض أطرافه، إضافة إلى التساؤلات المشروعة حول مدى إمكانية التعويل الكامل على أدوار عسكرية مباشرة في مواجهات ممتدة.

### 2. دوافع التوقيت واحتمالات التوسع

يرتبط توقيت الإعلان عن هذا الترتيب بمخاوف دولية وإقليمية متزايدة من حدوث تغيرات في المظلة الأمنية الأمريكية، وتوقع احتمال حدوث فراغ أمني أو إعادة توزيع للأدوار في حال حدوث تحولات كبرى في إيران أو المنطقة، فضلاً عن الحاجة لحماية المسارات التنموية والاقتصادية الوطنية (مثل رؤية السعودية 2030). وفي حين يطرح المفهوم الردعي إمكانية توسع مستقبلي ليشمل دولاً أخرى كمصر وبنغلاديش. وهنا تنشأ أسئلة استراتيجية حول أسباب عدم انخراط أطراف إقليمية أخرى كالإمارات والأردن وقطر، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على بيئة العلاقات العربية والإقليمية.

## المحور الثاني: التحديات الداخلية والبنوية المؤثرة في القرار العراقي

### 1. معضلة بناء الدولة والسلاح خارج المؤسسات

تشير المعطيات التحليلية إلى أن جوهر الأزمة السياسية في العراق بعد عام 2003 يكمن في عدم اكتمال بناء مؤسسات الدولة وتعدد مصادر القرار، إلى جانب استمرار وجود السلاح خارج إطار الدولة الرسمي. إن هذه المهشاشة البنوية وتأثير الصراعات الخارجية على القرار الداخلي تجعل الحديث عن الانضمام إلى تكتلات عسكرية أو قيادة تحالفات إقليمية أمراً سابقاً لأوانه، حيث يحتاج العراق أولاً إلى صياغة هوية وطنية جامعة وحصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية.

### 2. نقد سياسات الحياد والتبعية التاريخية

عانت السياسة الخارجية العراقية عقوداً من التبعية وعدم الاستقرار، بدءاً من دروس سقوط التجارب الاستقطابية كـ "حلف بغداد 1955" الذي انهار بسبب انقطاعه عن النبض الشعبي والشرعية الداخلية، وصولاً إلى المرحلة الحالية التي ساد فيها مفهوم "النأي بالنفس" أو "الحياد السلبي". وقد تحول هذا الحياد في كثير من الأحيان إلى حالة من عدم الفاعلية والتشتت في ظل وجود انحيازات غير مؤسسية داخل المجتمع السياسي، مما أفقد العراق القدرة على المبادرة وتسبب في تراجع وزنه التفاوضي.

المحور الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية والتكامل الإقليمي كمدخل للتموضع الاستراتيجي

## 1. بوصلة العلاقات الخارجية وتنوع الشراكات

يقتضي تجاوز التبعية السياسية اعتماد العراق على "بوصلة علاقات خارجية اقتصادية" قوامها المصالح المشتركة والمؤسساتية بدلاً من العلاقات الشخصية أو الاستقطابات الطائفية. ويتطلب ذلك تنويع الشراكات الاستراتيجية والانفتاح على القوى الاقتصادية الصاعدة مثل الهند والصين، إلى جانب تعزيز العلاقات مع تركيا ودول الخليج والولايات المتحدة، وتطوير البيئة الاستثمارية ومكافحة الفساد وتحديث التشريعات ذات الصلة.

## 2. طريق التنمية وروافد شبكات المصالح

يمثل مشروع "طريق التنمية" والمبادرات المرتبطة بالربط الاقتصادي والتجاري والطاقي خياراً استراتيجياً جوهرياً للعراق. إذ أن تحويل موقع العراق الجغرافي إلى شبكة مصالح اقتصادية متقاطعة بين الخليج وتركيا وإيران وإشعاعها الدولي سيعزز من القيمة الاستراتيجية للدولة، ويمنح الصانع السياسي قدرة أكبر على حماية القرار الوطني دون الحاجة للانخراط في تحالفات عسكرية مكلفة أو محاور استقطابية.

## المحور الرابع: سيناريوهات تموضع العراق والدور المستقبلي

### 1. خيارات العراق الاستراتيجية

يقف العراق أمام ثلاثة مسارات رئيسية في التعاطي مع الترتيبات الإقليمية الناشئة:

1. الاصطفاف الحزبي أو المحوري: وهو ما يحمل مخاطر الانخراط في صراعات الإقليم وتغذية الانقسام الداخلي.

2. العزلة و"الحياة السلي": وهو مسار يفقد الدولة فاعليتها وتأثيرها في صياغة أمنها الإقليمي.

3. التوازن الفاعل: خيار قائم على المصلحة الوطنية وتوظيف الموقع الجيوسياسي لربط المصالح الإقليمية وتجنب الاستقطاب العسكري المباشر.

### 2. مبادرة "منصة بغداد للحوار الإقليمي"

يمكن للعراق التحول من ساحة لتقاطع الصراعات إلى منصة لإدارة التوازنات وصناعة الأفكار والتفاهات الإقليمية. ويتمثل هذا التوجه في مقترح إنشاء "منصة بغداد للحوار الإقليمي" كمسار مساند يجمع مراكز الدراسات والخبراء والدول المعنية، لإعادة بغداد إلى موقعها الطبيعي كمساحة للحوار وتوفير البيئة الملائمة لبناء الأمن المشترك.

# أبعاد حلف مكة وانعكاساته على تموضع العراق الإقليمي

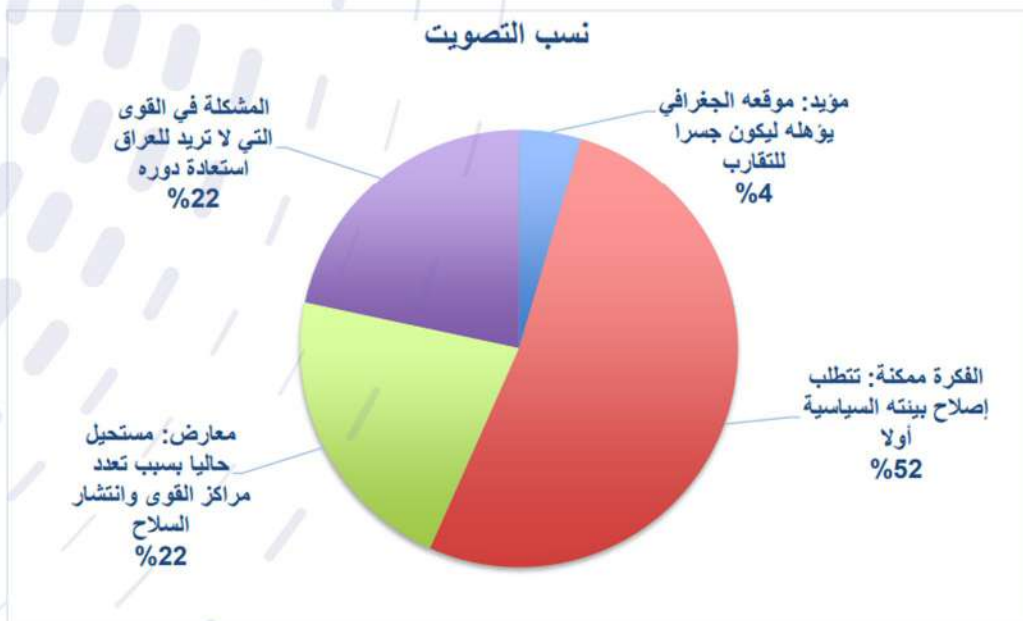
## نتائج الاستبيان والتقرير التحليلي

تم إجراء هذا الاستطلاع من خلال مجموعة تواصل اجتماعي، والتي تضم نخبةً سياسية وأساتذة جامعيين وأصحاب رأي ومهتمين بالشأن العام:

– السؤال الأول: هل يستطيع العراق قيادة مبادرة أمن إقليمي أم أن واقعه السياسي يمنعه؟

بلغت نسبة المصوتين 217 صوت موزعين كالتالي:

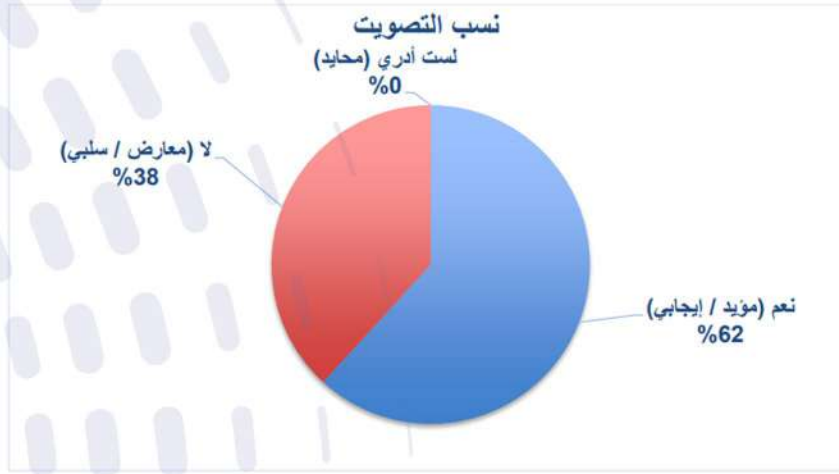
للإجابة الأولى كان عدد المصوتين 10 صوتاً، أما الإجابة الثانية فكان عدد المصوتين لها 113 صوتاً، وبالنسبة للإجابة الثالثة والرابعة فكانت عدد الأصوات متساوية لكل 47 صوتاً، ويمكن حساب النسبة المئوية من المخطط التالي:



# أبعاد حلف مكة وانعكاساته على تموضع العراق الإقليمي

السؤال الثاني: هل تؤيد / يمكن أن ينضم العراق إلى الحلف مستقبلاً؟

بلغت نسبة المصوتين 178 صوت موزعين كالتالي:  
للإجابة الأولى كان عدد المصوتين 110 صوتاً، أما الإجابة الثانية فكان عدد المصوتين 68 صوتاً، وبالنسبة للإجابة الثالثة فكانت عدد الأصوات 0 صوت، ويمكن حساب النسبة المئوية من المخطط التالي:



تحليل النتائج: قراءة سياسية في نتائج استبيان المبادرات الإقليمية وحلف مكة  
ملخص النتائج والمؤشرات الرقمية

عكست نتائج الاستبيان وعياً واقعياً وتمائزاً واضحاً بين الرغبة المبدئية في الانخراط الإقليمي وبين القدرة الفعلية على قيادة المبادرات في ظل التحديات البنيوية الراهنة.

• السؤال الأول (القدرة على القيادة): أظهرت النتائج أن الأغلبية المطلقة (51.9%) ترى إمكانية المبادرة مشروطة حصراً بإصلاح البيئة السياسية الداخلية، بينما توزعت بقية الآراء بالتساوي بين معوقات السلاح ومراكز القوى (22.2%) وتأثير الأطراف الخارجية المعرّقة (22.2%)، في حين لم يحظَ الرهان على الموقع الجغرافي المجرد إلا بنسبة ضئيلة (3.7%).

• السؤال الثاني (الموقف من الانضمام): أيدت أغلبية واضحة بلغت (61.8%) فكرة انضمام العراق المستقبلي إلى ترتيبات أمنية إقليمية، مقابل معارضة بلغت (38.2%)، مع غياب تام لحالة الحياد أو التردد (0%)، ما يعكس استقطاباً واضحاً وحسماً للمواقف.

# أبعاد حلف مكة وانعكاساته على تموضع العراق الإقليمي

## القراءة السياسية والاستنتاجات

- **المحسار الطرح للجغرافيا:** النسبة المتدنية للغاية (3.7%) لخيار الاعتماد على الموقع الجغرافي كجسر تلقائي تدل على نضج سياسي لدى العينة؛ فالجغرافيا وحدها لا تصنع دورا رياديا ما لم تسندها بيئة سياسية مستقرة وموحدة.
- **أولوية ترتيب البيت الداخلي:** يرى أكثر من نصف المشاركين أن استعادة العراق لفاعليته الخارجية تبدأ من الداخل؛ أي أن إصلاح النظام السياسي، وضبط القرار السيادي، وإنهاء الانقسام المؤسسي يمثل شرطا مسبقا لأي دور إقليمي فاعل.
- **توازن العوامل المعرقة (الداخلي والخارجي):** يعكس تعادل نسبي «السلاح وتعدد مراكز القوى» و«القوى المعرقة لدور العراق» (22.2% لكل منهما) إدراكا عميقا للترابط العضوي بين التدخلات الخارجية ووجود أذرع ومراكز قوى داخلية تعطل استقلالية القرار الوطني.
- **نزعة واضحة نحو الاندماج الإقليمي:** تصويت قرابة ثلثي المشاركين لصالح الانضمام يشير إلى رغبة في كسر العزلة والخروج من سياسات المحاور الضيقة نحو مظلات أمنية وتنموية أوسع تضمن التوازن وتوفر مظلة استقرار للعراق.

## التوصيات لصناع القرار

- التركيز مرحليا على تثبيت الاستقرار المؤسسي الداخلي وحصر السلاح بيد الدولة قبل التطلع لقيادة تحالفات إقليمية كبرى.
- بناء شراكات أمنية ودبلوماسية تدريجية مع المحيط الإقليمي توازن بين متطلبات السيادة الوطنية والاستفادة من مبادرات الأمن المشترك.
- توظيف الانفتاح الإقليمي كوسيلة لتعزيز التنمية وجذب الاستثمارات، مما ينعكس إيجابا على تقوية الجبهة الداخلية وتقليل حدة الاستقطاب الخارجي.

## النتائج والخلاصات البحثية

1. طبيعة الاتفاق الإقليمي: يمثل "اتفاق مكة" ترتيباً أمنياً وردعياً يهدف للتعاطي مع التحولات الجيوسياسية، لكنه لم يتطور بعد إلى حلف دفاعي متكامل المعالم.
2. اتساع الأطر التحليلية: اختزال موقف العراق في سؤال الانضمام المباشر من عدمه يحد من التفكير الاستراتيجي؛ فالمسألة الأهم هي نوع الدور الذي يسعى العراق لتأديته.
3. العضلة الداخلية: يشكل تشتت القرار السياسي وتعدد مراكز السلطة ووجود السلاح خارج إطار الدولة العوائق الرئيسة أمام ممارسة دور إقليمي فاعل.
4. الأولوية الاقتصادية: تعد الدبلوماسية الاقتصادية والمشروعات الاستراتيجية المرتكز الحقيقي لبناء القوة والنفوذ وحماية القرار الوطني.
5. التوازن الفاعل: يعد خيار الانتقال من "الحياد السلبي" إلى "التوازن الفاعل" هو التوجه الأنفع لتحويل الموقع العراقي إلى منصة للتواصل والاستقرار.

## التوصيات والسياسات المقترحة

1. التأيي السياسي: التوصية بعدم التسرع في اتخاذ موقف رسمي حاسم من اتفاق مكة حتى تتضح معالمه وآليات عمله التفصيلية.
2. الدراسات الاستراتيجية المستقلة: إعداد تقديرات موقف وأوراق سياسات مستمرة لبحث الأبعاد الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية للتحالفات الناشئة.
3. توحيد القرار الوطني: تركز الجهود الحكومية والسياسية على توحيد القرار الأمني والسياسي وحصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية للدولة.
4. مستهدفات الدبلوماسية الاقتصادية: دعم وتأمين مشاريع الربط والتكامل وفي مقدمتها "طريق التنمية"، وتنويع العلاقات مع الخليج، تركيا، إيران، الصين، الهند، والولايات المتحدة.

## المستخلص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقييم أبعاد "اتفاق مكة" المبرم بين المملكة العربية السعودية وجديد التفاهات الدفاعية والأمنية مع تركيا وباكستان، وتحليل انعكاساته الجيوسياسية والاستراتيجية على تموضع العراق الإقليمي. وتعد هذه الورقة خلاصة ملخصة تم إعدادها عقب إجراء استبيان متبوع بورشة عمل عبر الإنترنت باستخدام منصة Google Meet. تتناول الورقة الإشكالية المحورية المتعلقة بقدرة العراق على التعاطي مع الترتيبات الأمنية والإقليمية الناشئة في ظل معضلات البنية الداخلية المتمثلة في تعدد مراكز القرار والسلاح خارج إطار الدولة وتراجع فاعلية سياسة "الحياة السلي". وتخلص الورقة إلى أن خيار العراق الأمثل لا يكمن في الانضمام العسكري المباشر أو العزلة، بل في تبني استراتيجية "التوازن الفاعل" المرتكزة على الدبلوماسية الاقتصادية، وتفعيل مشروع "طريق التنمية"، وتحويل بغداد إلى منصة لإدارة التوازنات وإدارة الحوار الإقليمي.



## من نحن؟

مركز مدار للسياسات والتنمية الديمقراطية مركز فكري عراقي مستقل، غير حكومي وغير ربحي، يُعنى بالسياسات العامة وقضايا الدولة والمجتمع. يعمل على إنتاج معرفة رصينة وعملية ترتبط بالواقع العراقي، من خلال البحوث والدراسات وتحليل السياسات والحوار وبناء القدرات.

إعداد: وليد صالح الشمري

إشراف: وحدة التخطيط البحثي والتحرير - مركز مدار للسياسات والتنمية الديمقراطية